

تعتبر تشبيه الهمز المنسوب إلى السبب مطلقا بالهمز المنسوب
إلى الفاعل مطلقا واستفارة لفظ الثاني للاول ويشتمل الفعل
من المصدر المستفاد وان شئت تعتبر مجرد تشبيه أحدهما
بالآخر وسر بان التشبيه إلى الهمز المنسوب إلى الفاعل والهمز
المنسوب إلى السبب الجزئيين الذين في معنى همز المسند إلى الفاعل
وهزم المسند إلى السبب فتشغير بناء على هذا التشبيه الحاصل
بالسببية همزم من النسبة الفاعلية للنسبة السببية كذا في قريب
الرسالة أقول في الوجه الاوسط اشكال لانه ان اريد بالهمز تشبيه
الهمز المنسوب إلى السبب الهمز باعتبار نسبة الهمز المنسوب إلى الفاعل
لنسيبه فيه واريد بالهمز المشبه الهمز المنسوب إلى الفاعل
الهمز باعتبار قيامه بالعسك وصدوره منهم لم يكن هذا الا شي واحد
لما اعتبر انك قد خلقت المسفار له والمستفاد منه لا اعتبارا
وهو لا يكف كما تقدم في كلامي من ان اريد بالهمز المشبه تخصيص
اسما به وبالهمز المشبه به الهمز حقيقة كما الهمز مستغلا ونسبه
فيكون مجازا رسلا ويملك اختيار الثاني ومنع لفظ الارسال وتكون
اعتبار الاستفارة فنامر **تشبهات** اعلنان القول باستفارة الفاعل
باعتبار النسبة لم يذكره الاقدوة المحققين الفاضل عندهم لعمري
والعلة حيث قال في القواعد الفياضية ان الفعل يدل على النسبة
ويستند في جدينا وزمانا والاستفارة منصرفة في كل واحد من
الثلاثة في النسبة كهمز الامير الجند وفي الزمان كنادي صحاب
الجنة وفي الحديث كمن يسترهم بعذاب الهمز تشبه هذه القول
إلى عبد الفاضل فقال العلامة الثاني مولانا سفيان الدين النفازي
لم يقل به احد لا عبد الفاضل ولا غيره من علماء السبب بل كنه ليس بعد
عن الاعتبار فقال سفيان المحقق الشريف الجرجاني الحكيم
يعيد عن الاعتبار النسبة التي ترجع اليها ينسب الالف الى مطلق
نسبة ومطلق النسبة لم يشترط في بصل ان يجرد وجه التشبه
حتى يشبه بها فيه بخلاف مثلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها

احوال

احوال مشهورة وزيغ الفاضل الغزير والمخفف العصام وغيرها
بان النسبة التي ترجع اليها نسب الافعال ليس مطلق نسبة
بل النسبة على جهة القيام ولها اوصاف وخواص
يصح بها الاستفارة اقول بزيفه ايضا لانه اذا كانت
النسبة داخلة في مفهوم الفعل كما يقول هو ذلك لزم عند
اسناد الفعل إلى غير من هو له التجوز في الفعل من حيث نسبة
الهمز الا انه يقول بما سياتي عن العصام من انه النسبة
الداخلة في مفهوم الفعل هي النسبة إلى الفاعل مطلقا حقيقيا
كان او مجازيا وسياتي ما فيه فاخره واختلف كلام الفاضل
في نفس الحكم فقال مرة الحق مع السبب لك لا لما ذكره بل
لان النسبة الماخوذة في معنى الفعل هي النسبة إلى فاعل حقيقيا
كان او مجازيا فاي شئ اسندنا الفعل اليه لا يخرج الفعل عن حقيقة
باعتبار تلك النسبة والاسناد فلا تنصو الاستفارة في الفعل
باعتبار النسبة فليس في همز الامير الجند مجاز لغوي وقصر
عليه هذا في رسالته الفارسية وزيغه هو بها المولوي بان هذا
صريح في انه استناد الفعل إلى فاعل كان حقيقيا او مجازيا
صالحا للفاعلية اذ لا حقيقة له في الحالة فليزم منه ان لا يوجد
اسناد مجازي أصلا وهذا ظاهر الفاضل اقول
الذي يظهر من قول العصام المذكور لا يتبع يفرض ما قاله
المعرب فضلا عن انه يكون صريحا فيه لانه من كلام العصام
ان النسبة الداخلة في مفهوم الفعل متروكة ممتدة فيه لا
بغير كون المنسوب اليه فاعلا حقيقيا وان الفعل اذا اسند
إلى الفاعل المجازي لم يكن في هذا الفعل تجوز اصلا لاستعماله
فيما وضع له فلسفي في التركيب مجاز لغوي باعتبار هذه
النسبة وهذا لا يناه ان تكون تلك النسبة التي هي الاسناد
كما سياتي مجازا عمليا من حيث كون المنسوب اليه ليس فاعلا
حقيقيا فللنسبة جهتان جهة كونها جزء من مفهوم الفعل ولا تجوز